الشاهين يمطر وزير الكهرباء بحزمة أسئلة عن أسباب حرمان العاملين في الكهرباء من البدلات

رياض عواد

اعلن النائب أسامة عيسى الشاهين عن توجيهه حزمة أسئلة الى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة (نص السؤال)

لمّا كانت العدالة والمساواة بين المواطنين ركيزة أساسية ودعامة من دعامات المجتمع.

ولمّا كان العاملون في وزارة الكهرباء والماء يواجهون أعباء شاقة ومخاطر جمة لتوفير واستمرار الطاقة الكهربائية والماء في جميع أنحاء الوطن العزيز ولمختلف الاستخدامات السكنية والصناعية والزراعية وغيرها.

ونظراً لحرمان قطاع كبير منهم من بدلات مستحقة أسوة بغيرهم من العاملين بالوزارة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1) كم عدد التظلمات التي قدمها موظفو وزارة الكهرباء والماء حول البدلات و المكافآت المعلنة منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود السؤال؟

2) ما هي البدلات والمكافآت التي تظلم الموظفين بعدم صرفها، وما تواريخ تقديم هذه الطلبات مع موافاتنا بصور هذه التظلمات إن وجدت؟

3) هل قامت وزارة الكهرباء والماء بالرد على هذه التظلمات؟ وما انتهت إليه الوزارة من قرارات فيها كلٌ على حدة؟

4) هل تعتبر منشآت وزارة الكهرباء و الماء – على سبيل المثال محطات القوى لتوليد الطاقة الكهربائية ومحطات تحلية المياه – ضمن حدود معدلات التلوث الطبيعية؟ في حالة الإجابة بالنفي فما هي نسبة التلوث فيها؟ ولماذا لا يتم صرف بدل التلوث لجميع العاملين فيها؟

اسامه الشاهين

5) هل هناك بدل تلوث يصرف لموظفين دون آخرين يعملون في نفس المواقع وفي نفس الإدارات؟ في حالة الإجابة بالإيجاب يرجى موافاتنا بسبب هذا التباين والاختلاف والأساس القانوني له.

6) هل صدرت أحكام قضائية نهائية أو باتة بصرف بدل طعام لصالح أي من موظفي الوزارة؟ في حالة الإجابة بالإيجاب فما عدد هذه الأحكام؟ وهل قامت الوزارة بتنفيذ هذه الأحكام؟ ولماذا لا تقوم الوزارة بصرف هذا البدل لجميع العاملين في نظام النوبات؟

7) هل قامت الوزارة بتطبيق القرار التنظيمي رقم 33 لسنة 2019 بشأن التعويض عن التكليف بالعمل الإضافي ونظام النوبات القاضي بصرف بدل طعام للعاملين بنظام النوبة؟

8) هل قامت الوزارة بتطبيق قرار رقم 12 لسنة 2012 من مجلس الخدمة المدنية والقاضي بصرف بدل سهر للموظفين العاملين بنظام النوبة؟ في حالة الإجابة بالنفي فما هو سبب امتناع الوزارة عن تطبيق القرار المشار إليه؟ وما هو السند القانوني لها في الامتناع عن صرف هذا البدل والانتقاص من حقوق العاملين فيها؟ وفي حال الإيجاب هل تم ذكره في شهادات راتب المستحقين لهذا البدل مع ذكر السبب؟

9) هل قامت الوزارة بوقف صرف المكافأة المالية للكويتيين المهندسين وشاغلي الوظائف ذات الطابع الهندسي؟ وما هو السند القانوني في إيقافها بعد أن كانت تقوم بصرفها؟

10) هل هناك موظفين يعملون بنفس الوظائف ويتقاضون المكافأة المالية للكويتيين المهندسين والوظائف ذات الطابع الهندسي وآخرين لا يتم صرفها لهم وتم إيقافها رغم أنهم في ذات المراكز القانونية؟

11) هل قامت الوزارة بمخاطبة ديوان الخدمة المدنية بإعادة صرف المكافأة المالية للكويتيين المهندسين والوظائف ذات الطابع الهندسي؟ في حالة الإجابة بالإيجاب فما هو تاريخ المطالبة؟ وما هو رد ديوان الخدمة المدنية عليها؟ مع موافاتنا بصور عن تلك المراسلات والردود.

12) ما هو مقدار بدل خطر الذي يتم صرفه للعاملين في الوزارة؟ وهل هناك أعمال تم تصنيفها بالأعمال الشاقة بالوزارة؟ وما هي هذه الأعمال؟

13) هل قامت الوزارة بتشكيل أي لجنة لبحث موضوع الأعمال الشاقة؟ في حالة الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدنا بتقارير هذه اللجنة، وما هو رأي الوزارة في تصنيف الفنيين والمهندسين في فئة الأعمال الشاقة كون عملهم يعتمد على الجهد الجسماني بالإضافة لتعرضهم للموجات الكهرومغناطيسية والملوثات والأخطار؟

نواب يقترحون إنشاء دائرة في المحكمة الإدارية لفض منازعات التعيين والترقيات

عبدالكريم الكندري

بدر الملا

مبارك الحجرف

تقدم النواب الحميدي السبيعي وأسامة الشاهين وبدر الملا ومبارك الحجرف وعبدالكريم الكندري باقتراح بقانون بتعديل المرسوم بالقانون رقم 20 لسنة 1981 بشأن إنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية.

نص الاقتراح

اقتراح بقانون بتعديل المرسوم بالقانون رقم 20 لسنة 1981

بشأن إنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية

– بعد الاطلاع على الدستور .

– وعلى المرسوم بالقانون رقم 20 لسنة 1981 بشأن إنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية .

– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

يضاف إلى نص المادة الأولى من مرسوم بالقانون رقم 20 لسنة 1981 بشأن إنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية البند خامسا ونصه الآتي :

خامسا: الطلبات التي يقدمها المعينون على عقود التوظيف المباشرة المسجلين في نظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لها وهي (شركة نفط الكويت – شركة البترول الوطنية الكويتية – شركة صناعة الكيماويات البترولية – شركة ناقلات النفط الكويتية – الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة – الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية – شركة البترول الكويتية العالمية – الشركة الكويتية لنفط الخليج) وذلك فيما يتعلق بالتعيين أو الترقيات أو الفصل من الخدمة.

(المادة الثانية)

تحال كافة الدعاوى المنظورة أمام أي دوائر قضائية أخرى ولم يتم الفصل فيها إلى الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية .

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون ويلغى كل حكم في أي قانون آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكرة الايضاحية

للاقتراح بقانون بتعديل المرسوم بالقانون رقم 20 لسنة 1981

بشأن إنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية.

نظراً لما تمثله الوظيفة للمواطن من عامل استقرار أسري وما ترتبط في أمنه وحياته ، ولما كان العاملين في الشركات الحكومية المملوكة برأس مال كامل للدولة والتابعة لمؤسسة البترول الكويتية تنظر الدعاوى الخاصة بهم إلى القضاء أمام دوائر عمالية ومدنية ويختلف تطبيق المبادئ والفصل في قضاياهم عن نظرائهم في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية الأخرى، لذا كان لا بد من توحيد جهة الفصل في الدعاوى ليكون نظرها أمام الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية .

لذا كان تقديم هذا الاقتراح بقانون ليكونا لا ختصاص منحصراً للدائرة الادارية في ولاية القضاء والفصل في طلبات الإلغاء والتعويض وذلكفي كل ما نص عليه المرسوم بقانون رقم 20 لسنة 1981 عن المطالبات الواردة في البنود من أولا وحتى رابعاً كالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت والعلاوات المستحقة للموظفين أو لورثتهموإلغاءالقرارات الادارية الصادرة وإلغاء القرارات الصادرة بالترقية أو إنهاء الخدمة

محمد المطير يطالب وزير الداخلية بالتحقيق مع متهمي غسيل الأموال

محمد المطير

طالب النائب محمد المطير في تغريدة له على صفحته (تويتر) وزير الداخلية قائلا بعد ورود اسماء في تحقيقات خارجية بقضايا غسيل وتكسب غير مشروع..

وقال المطير على وزير الداخلية التحرك وبوجه السرعة باستدعاء من وردت اسمائهم في هذه التحقيقات والتحقيق معاهم

وطالب المطير وزير الداخلية بمخاطبة جهات التحقيق في هذه الدول..حتى لا نقول في المستقبل فلان سافر ما كنا ندري عنه!!والا سيتحمل وزير الداخلية المسؤولية.

العدساني: أرفض قانون القرض العام ولابد من بدائل أخرى غير «الدين العام»

رياض العدساني

قال النائب رياض العدساني عن اي رفاه يتحدث وزير المالية وهو من قدم الدين العام وكذلك وثيقة إقتصادية تمس جيوب المواطنين وسبق وان تقدمنا بحلول إقتصادية ومعالجات مالية لتحسين للتركيز على المالية العامة والاستدامة المالية بالشكل الصحيح إلا أن الوزير كيف جهوده في الوثيقة الإقتصادية والتي أطلقت عليها وثيقة الدمار التي تمس جيوب المواطنين ومكتسباتهم وحقوقهم

وشدد النائب رياض العدساني على رفض قانون القرض العام وهو «الدين العام» بقيمة 20 مليار دينار لافتا أن الوزير المالية بدأ التسويق لهذا المشروع

وأضاف العدساني بوجود بدائل أخرى غير الدين العام لمعالجة وتحسين وضع الميزانية وسبق وان استجوب وزير المالية ومن أبرز القضايا كانت رفضي لمشروع الدين العام موضحا الإستجواب القادمة فيه نفس القضية كون هناك بدائل أخرى يجب القيام بها تجنبا لوضع إعباء مالية على دولة الكويت مثل نقل الأصول بين الاحتياطي الأجيال القادمة وبين الإحتياطي وتخفيض نسبة 10% التي تغذي الإحتياطي الأجيال ويتم تغذية الإحتياطي العام بالاضافة الى توريد الأرباح المحتجزة وتعديل مرسوم التحاسب والابتعاد كليا عن المساس بجيوب المواطنين

وقال العدساني: أن الحكومة والمتمثلة وزير المالية كان الاصل الاخذ بالاعتبار توصياتنا التي قدمناها فيما يخص البدائل التمويلية مع عدم اللجوء إلى الدين العام قيمة 20 مليار دينار

وأشار العدساني إلى سياسة وزير المالية بالفعالية وموصحا انه ضمن الحلول التي قدمها للحكومة لتحسين الوضع المالي في ترتيب الميزانية بحسب الأولويات كون أن الميزانية أداة ضبط ورقابه لإعداد التقديرات المالية للجهات الحكومية ولا يجوز الصرف خارج أبواب الميزانية وتراكمها لسنوات دون معالجة محاسبية أو مخالفة قواعدها أو كثرة المناقلات بين البنود أو حجز ايرادات في مؤسسات وهيئات حكومية وإنما الاصل توريدها الى الاحتياطي العام مما يفقد الميزانية قيمتها بالإضافة الى مخالفة النظم واللوائح وقواعد الصرف والتي تسببت وضعف التنفيذ والرقابة وكل ذلك يؤدي الى ارتفاع المصروفات العامة

واختتم العدساني على رئيس مجلس الوزراء مسؤولية كبيرة في ظل الوضع الاقتصادي الراهن خاصة وزير المالية لم يتقدم بخطة طوارئ إقتصادية ولا خطة لانتعاش الوضع المالي والاقتصادي ولا حتى في يوم من الأيام خرج ليشرح للمواطنين أبعاد الأزمة الاقتصادية خلال أزمة كورونا مما يجعل رئيس مجلس الوزراء مسؤولا كون لديه رقابة ذاتية على أعضاء مجلس الوزراء ويفترض من وزير المالية وضع الحلول ولكنه لم يفعل ذلك واهمل الشأن الاقتصادي

عبدالله الكندري: نثمن إزالة «البلدية» حواجز الشاليهات

عبدالله الكندري

ثمن النائب عبدالله الكندري استجابة بلدية الكويت لمناشدات أهل الكويت وتصريحه وسؤاله البرلماني إلى وزير البلدية في 14 الشهر الجاري في شأن التعديات على أملاك الدولة من بعض المتنفذين أصحاب الشاليهات الذين منعوا المواطنين من حقهم بالبحر والشاطئ، مشيدا بقيام البلدية أمس الجمعة بإزالة بعض الحواجز التي وضعت من قبل أصحاب الشاليهات.

السبيعي : سأتقدم باستجواب للوزير المسؤول عن طريق الموت

الحميدي السبيعي

قال النائب الحميدي السبيعي: اننا حذرنا مرارا وتكرارا مسئولي وزارة الاشغال كثيراً من طريق الموت306 الوفرة

واضاف السبيعي وتقدمت بإستجواب وقف معنا 10 نواب فقط وقال السبيعي قاموا فاغلقوا الطريق بحواجز إسمنتية كلام فاضي وسبق إن وُضعت وتجاوزوها

واضاف السبيعي لن نقبل بالحلول الترقيعية لذا نعلن عن تقديم إستجواب للوزير المسؤول سواء الداخلية، الأشغال،التجارة إن لم تنتهي المشكلة خلال إسبوعين

حمدان العازمي : فتح ملف الفرعيات للتغطية على ملفات الفساد

حمدان العازمي

اكد النائب حمدان العازمي على ان فتح ملف الفرعيات واعتبار من يشارك فيها «سيء السمعة» محاولة للتغطية على ملفات الفساد المفتوحة بدليل ادراج المقترح على جدول اعمال «التشريعية» فور تقديمه

وقال العازمي مَن الاولى بوصفه «سيء السمعة».. مَن يشارك في «فرعية» أم مَن يتكسب من وراء منصبه ومتورط في قضايا فساد!!

شركة بوسطه بلس للتجارة العامة

اعـــلان تذكيري

دعوة لحضور الجمعية العمومية العادية

تعلن شركة بوسطه بلس للتجارة العامة لشركاء شركة بوسطه بلس للتجارة العامة ذ.م.م بالدعوة إلى اجتماع الجمعية العمومية العادية والتي ستنعقد يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/٧/٢٧ تمام الساعة التاسعة صباحاً في المرقاب - برج الإنماء - الدور الخامس وذلك لمناقشة جدول الاعمال المتضمن:

١-سماع تقرير المدير العام للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢-سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣-الموافقة والمصادقة على القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤-إبراء ذمة مدير الشركة عن جميع التصرفات المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٥-مايستجد من اعمال

يمكنكم الحصول على نسخة من جدول الاعمال والبيانات المالية من مقر الشركة

مدير عام الشركة